النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الإثنية والحكومة المركزية إلى الانفلات الأمني

The Conflict in Mali: From the conflict between ethnic components and central government to the insecurity

ط.د/محمد طبال

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية–(الجزائر)

tebbal.mohamed@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/10 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل الجذور التاريخية للنزاع في دولة مالي، وكذا أطرافه الداخلية المنخرطة فيه من جهة، والأطراف الخارجية المؤثرة من جهة أخرى. وتستهدف الدراسة معرفة الأسباب التي أدت إلى نشوب هذا النزاع وتفاقمه، وفهم الأدوار التي تلعبها جميع الأطراف وكيفية تأثيرها في النزاع لكي يتحول إلى بؤرة توتر إقليمية بل ودولية جديدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإنفلات الأمني في شمال مالي لن يحله أي اتفاق برعاية أطراف خارجية، إن لم تعمل الأطراف الداخلية على تلافي الخلافات واستشعار المصلحة المشتركة التي تضمنها الوحدة الإقليمية لدولتهم.

الكلمات المفتاحية: النزاع في مالي؛ المكونات الإثنية؛أطراف النزاع؛ التدخل الخارجي؛مستقبل النزاع.

Abstract:

This study analyzes the historical roots of the conflict in the state of Mali, as well as the internal parties involved in it on one hand, and the influential external parties on the other hand. The study aims to know the causes that led to the outbreak and intensification of this conflict, and also to understand the roles played by all the parties, and furthermore, the way they affected this conflict until it turned to a new regional and international flash point. The study concluded that the insecurity in northern Mali will not be resolved by any agreement sponsored by foreign parties, unless the internal parties work to eliminate disagreements and sense the common interest that is guaranteed by the regional integrity of their state.

key words: Conflict in; Mali ethnic components; parties of the conflict; outside interference; future of conflict

1.مقدّمة:

عرفت دولة مالي منذ استقلالها سنة 1962 حالة من عدم الاستقرار الداخلي بسبب رفض مكونات المجتمع المالي لمنطق الدولة كنموذج سياسي بديل عما كان موجودا قبل الفترة الاستعمارية. وقد ازداد السخط تجاه الأوضاع في منطقة شمال مالي بفعل السياسات المتبعة من طرف الحكومات المالية المتتالية، التي زاد الشح الطبيعي الذي تتميز به منطقة الشمال حدة بفعل عدم الاهتمام بتنميتها، أو إغاثة سكانها بعد فترات الكوارث الطبيعية على غرار الجفاف، الذي غالبا ما أعقبته حركات تمرد التوارق ضد الحكومة المركزية.

وقد كانت محصلة التمرد في كل مرة لاسيما منذ التسعينيات الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات السلم التي كان دائما تحث على ضرورة تنمية المناطق الشمالية موطن التوارق والعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة والحق في التنمية والمشاركة السياسية. غير أن عدم تلبية تلك المطالب كانت السبب الفعلي وراء تجدد التمرد في كل مرة، وصولا إلى التيقن بأن التغيير لن يكون إلا بالقوة الصرفة، وهو ما أدّى في مراحل لاحقة إلى التحالف بين الحركات التارقية وبعض الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

أدى ذلك إلى دخول مالي في دوامة من العنف الداخلي سمحت لبعض الأطراف الدولية بالتدخّل وتحت مبررات متنوعة، مما أكسب النزاع بعدا دوليا بانخراط العديد من الأطراف الخارجية فيه بشكل مباشر أو غير مباشر.

تستهدف هذه الدراسة معرفة الأسباب التي أدت إلى نشوب هذا النزاع وتفاقمه، وفهم الأدوار التي تلعبها جميع الأطراف وكيفية تأثيرها في النزاع لكي يتحول إلى بؤرة توتر إقليمية بل ودولية جديدة، و قد تم الإعتماد على المنهج الوصفي وكذا المنهج التاريخي في هذه الدّراسة، وذلك من أجل وصف ظاهرة النزاع في مالي بمختلف تفرّعاتها ونتائجها من جهة واستعراض التطوّر التاريخي لهذا النّزاع والوقوف على مختلف مراحله وحيثياته من جهة أخرى .

ومن هنا تتجلى أهمية البحث في موضوع النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الإثنية و الحكومة المركزية إلى الإنفلات الأمني. وهو ما ستحاول هذه الدّراسة التفصيل فيه سعيا للإجابة عن التساؤل التالي:

ما أسباب تحول النزاع في شمال مالي إلى وضع أمني حرج صعب التحكم فيه؟.

ستنطلق هذه الدّراسة من الفرضيتين التاليتين:

- تعدّد الفواعل الداخليّة والخارجية في النّزاع داخل مالي أدى إلى تعقّده.
- التدخّل الخارجي في النزاع الدّاخلي في مالي ساهم في تحوله إلى وضع أمني حرج.

2. النزاع بين الشمال والجنوب في مالي

بعدما حصلت دولة مالي على الإستقلال من الإستعمار الفرنسي سنة 1960 كان إقليم أزواد يشكل ما يقارب 70 % من مساحتها، ويقع هذا الإقليم بين خمس دول وهي الجزائر و موريتانيا، مالي وبوركينافاسو النيجر، ويتشكل المجتمع الأزوادي* من قبائل عربية في الجهة الشمالية والغربية وقبائل أخرى تارقية في الشمال والشرق، حيث تجاهلت فرنسا حين وضعت الحدود التركيبة السكانية لإقليم أزواد وعقب الاستقلال تشكيل الحركة الشعبية الأزوادية للمطالبة بالانفصال والتنديد بالإهمال الذي عانى منه الأزواديون فحدث تمرد كيدال 1963، والذي انتهى بالقمع العسكري على يد الرئيس المالي موديبو كايتا. غير أن المنطقة لم تهدأ بل شكل ذلك القمع بداية للعديد من مطالب الإنفصال وبداية لنزاع داخلي ممتد. (حسين، جوان 2013،ص ص 21،22)

سيتناول هذا الاطار الجذور التاريخية للنزاع في مالي ومختلف المراحل التي مر بها من جهة،ومن جهة أخرى خصوصية كل فترة من النزاع وما ميّزها عن غيرها.

1.2 المرحلة الأولى من النزاع في شمال مالي(1960_1989):

يعد البعد الإثني مهما جدا لفهم علاقات القوة في دولة مالي. فمن بين 17 مليون نسمة، ينقسم السكان بين عشرين إثنية مقسمة على مجموعة من القبائل، حيث القبيلة هي الخلية السياسية الأساسية، فحتى الجماعات المسلحة عي في الغالب مؤسسة على منطق قبلي. ففي الجنوب يشكل الماديغ الأغلبية وهي تشكل النخبة السياسية والعسكرية للبلد. أما في الشمال المسمى بالأزواد*والذي يمثل أكثر من نصف مساحة مالي ولا يقطنه سوى 5 ملايين نسمة. فتتمتع فيه إثنية السونغاي Songhai بالأغلبية، لتليها إثنية البيولpeuol ، لتأتي القبائل العربية وأخيرا التارقية والتي لا تتجاوز 800000 نسمة (Tribal,، 2021)، ومع ذلك فقد كان التوارق محرك كل حركات التمرد ضد الحكومة المالية، مع أنهم أحرزوا مساندة القبائل الأخرى بداية من تمرد 1990.

والواقع أن القبائل التارقية والعربية المنتشرة في الشمال المالي قد تطلعت منذ الاستقلال إلى غد أفضل، لكن الحكومة المالية لم تلب تلك الطموحات ممارسة لسياسة التهميش ضد شمال البلاد مما عمّق الشعور بالظلم والاضطهاد لدى سكان الإقليم بصفة عامة والتوارق بصفة خاصة (شنة، 2000،ص59)،وقد ظلت الخريطة الاقتصادية لمالي لعقود طويلة تبرز جزأين مختلفين تماما، وهما الشمال الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية، والجنوب الذي تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد. (ثيغزة،2017،ص22)

كما لعبت ليبيا دورا مهما في زيادة الاحتقان بالمنطقة لاسيما بفعل تنديد الرئيس الليبي معمر القذافي بممارسات النظام المالي ضد الأزواد، وفتحه لمعسكر تدريبي في ليبيا، وإدماجه للشباب الماليين في صفوف المقاتلين التوارق الذين وظفهم في حربه ضد تشاد (Taje,p63، 2006) ، بل وأرسل العديد منهم إلى لبنان زمن الحرب الأهلية، مما أكسبهم خبرة عسكرية أسفرت في النهاية عن عقد مؤتمر ثان لدراسة

شؤون الحركة السرّية للأزواد وتم الاتفاق على القيام بأعمال مسلحة في شمال مالي وتشكيل خلايا سرية للحركة الأزوادية في مدن كيدال وغاو وتومبكتو شمال مالي في الفترة مابين عامي 1988و1989.

2.2 المرحلة الثانية من النزاع (1990_2011):

مع بداية سنوات التسعينات وبالضبط في شهر فيفري من سنة 1990 تم تأسيس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد Mouvement populaire de libération de l'Azawad (MPLA) والتي تزعّمها "إياد آغ غالي" ، حيث هاجمت مجموعة مكونة من 60 فردا بعض الأهداف العسكرية المالية في جوان 1990، وذلك للحصول على السلاح من العديد من المواقع العسكرية، فتمكنت من الإستيلاء على كميات معتبرة من السلاح والذخيرة، وقد أقامت الحركة بعد ذلك عددا قليلا من القواعد العسكرية في عدد من المدن وهي تيكاري وبروسا وتيغرغار وهي في محيط مدن كيدال وغاو في شمال مالي. (شنة، مرجع سابق،ص64-88).

الشكل 1:خريطة التقسيم الإداري لشمال مالي

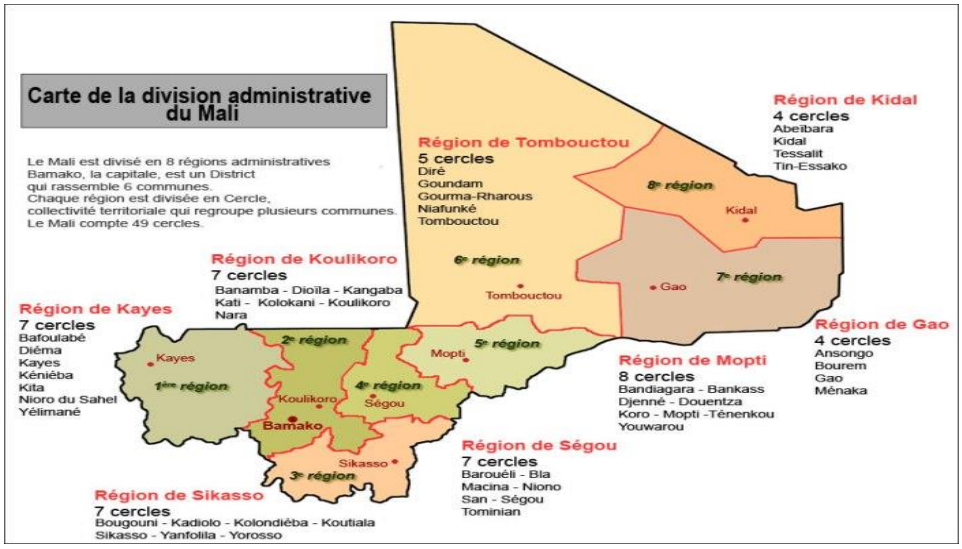

Source: https://www.alterinfo.net/Nord-Mali-Les-djihadistes-a-nouveau-chez-eux_a106657.html

بهذا أصبح النظام في مالي في مواجهة حركة مسلّحة في الداخل وضغوطات خارجية داعيّة لإعادة النظر في أوضاع الأزواديين، أمّا ميدانيا فقد استطاعت الحركة المسلّحة جلب الكثير من المؤيّدين من خلال انضمام العديد من القبائل التارقية والعربية المنتشرة في شمال مالي للحركة ما دفع الجيش المالي لمحاولة إعادة فرض النظام في المنطقة عن طريق القوّة ، حيث قام باستهداف المدنيين كانتقام من المتمرّدين كما استطاعت الحركة بعد ذلك توجيه عدّة ضربات للجيش ، لكن هذا الأخير شنّ عمليات مضادة بهدف السيطرة على قواعد الحركة، كما شنّت الحكومة المالية حملات إعلامية ضد المتمرّدين ، مبررة موقفها كنتيجة للانتقادات الخارجيّة التي تتلقاها بسبب تصاعد الأزمة.

انقسمت الحركة الانفصالية على نفسها في سنوات التسعينات خاصة بعد الاعتراف بها من قبل الحكومة المالية في اتفاق تمنراست لسنة 1991 ممهدة الطريق لتوقيع الميثاق الوطني لسنة 1992. وقد

منح الميثاق صلاحيات موسعة لأقاليم الشمال بالإضافة لتوسيع الاستثمار الحكومي بها من أجل خلق تنمية محليّة، وكذا إدماج المقاتلين التوارق في المنظومة الإدارية والعسكرية للدولة الماليّة، ولم تتوقف حركات التمرّد التي تطالب بالإنفصال وعادت الأعمال المسلحة في سنة 1994 ثم في 2006، حيث انسحب عقيد في الجيش المالي وهو" حسن فغاغا" في شهر أفريل 2006 رفقة مسلّحين من الجيش. وقام باحتلال مدينة كيدال في شهر ماي وردّ عليه التوارق بالهجوم على موقع عسكري بكيدال ومناكا وقد نفّذه "التحالف الديمقراطي للتغيير". (Ferdous، 2008).

تجدر الإشارة إلى أن النظام الليبي في عهد القذافي قد أسهم في تردي الأوضاع مرة أخرى بعد إيوائه لبعض الرافضين لاتفاق 2006، ودمجهم في النسيج العسكري الليبي، ومن بينهم العقيد" محمد آغ ناجم" الذي أصبح قائدا في كتائب القذافي، ولعب دورا مهما في تهريب السلاح الليبي نحو الشمال المالي حيث تتواجد عناصر حليفه "إبراهيم آغ باهانغا" الذي كان يحضّر لتوسيع تمرده المسلح، إلا أنه توفي في حادث سير في أوت 2011 أثناء عملية لنقل السلاح من ليبيا إلى معاقل المتمردين في شمال مالي. وبعد شهرين من وفاته قررت حركتان من التوارق وهما الحركة الوطنية الأزوادية وكذا الفصيل العسكري لحركة آغ باهانغا(تحالف 23 ماي لتوارق مالي والنيجر) الإندماج في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ووقّعت محضر الإندماج في 16 أكتوبر 2011 ، كما استفادت الحركة من التحاق أفراد كانوا ضمن الجيش الليبي وقد كانوا مدججين بالعتاد والسلاح.

3.2 المرحلة الثالثة 2012:

كان تحالف الجماعات المسلحة مع الحركات التارقية قبل تمرد 2012، كنتيجة للعلاقات الاقتصادية والأمنية والمنفعية التي كانت قائمة سابقا فيما بينها، حيث ساهم تحول طرأ على بعض قيادات التمرد التارقي وعناصره في تسهيل عملية التحالف وأصبحت بذلك حركة "أنصار الدين" التارقية الجهادية من أبرز الحركات المؤثرة في مناطق إقامة التوارق.(ثيغزة، مرجع سابق، ص.23).

والنتيجة أن انطلقت شرارة الحرب في 17 جانفي 2012 من مدينة "مناكا". وقد استفادت الحركة من دعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات جهادية أخرى، وسيطرت على أكبر مدن الشمال، وحققت انتصارات كبيرة على الجيش المالي المنهار، فسارعت لإعلان استقلال إقليم الأزواد من جانب واحد في يوم 06 أفريل 2012.

كما اتخذت من مدينة غاو عاصمة لها وتم تعيين مجلس انتقالي ضم 28 عضوا برئاسة "بلال آغ شريف"، وبعضوية آغ نجيم كوزير للدفاع، لكن مع معارضة حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المتحالفتين مع تنظيم القاعدة لفكرة الانفصال ورغبتهما في إقامة دولة إسلامية، تراجعت قوة الحركة الوطنية لتحرير أزواد رغم محاولاتها للتقارب مع حركة أنصار الدين التارقية. (باه، 2012،ص ص 4،5)

وقد تبع ذلك سيطرة الجماعات الجهادية على الأوضاع، وقيام بعض الفصائل بتطبيق الشريعة وإقامة الحدود على السكان المحليّين، مما جعلهم ينزحون نحو البلدان المجاورة كالنيجر والجزائر

وموريتانيا وبوركينافاسو، ومما زاد الوضع سوءا هو ضعف الجيش المالي خاصة بعد الانقلاب على الرئيس أمادو تومانو توري، واتهامه بعدم القدرة على محاربة الجماعات المسلحة في الشمال والتي كبدت الجيش خسائر فادحة.

لا شك أن تحالف الحركات التارقية المسلحة مع بعض الحركات الإرهابية ساهم في تعقيد الوضع أكثر وخصوصا في ظل عدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة بعد سقوط نظام معمر القذافي بداية من سنة 2011 وما نجم عنه من عدم استقرار للوضع السياسي والأمني في ليبيا وجوارها.

3. الأطراف الداخلية للنزاع سنة 2012

هناك العديد من الأطراف المتدخلة بشكل مباشر وميداني في النزاع في مالي فمنها ما يحسب على الحركات الجهادية الإرهابية ومنها ذات الطابع القومي، لكن الأكيد هو وجود علاقة مباشرة فيما بينها.

1.3 الحركة الوطنية لتحرير الأزواد:

تأسست رسميا في أكتوبر 2011 من ائتلاف مجموعات تارقية في شمال مالي وعملت منذ البداية على إنشاء كيان سياسي مستقل في شمال مالي يسمّى "الأزواد"، استمدت الحركة قوتها العسكرية من عودة "محمد آغ نجيم" من ليبيا والذي كان قد عارض اتفاق الجزائر في سنة 2006، ويعدّ غياب برنامج سياسي واضح لدى الحركة وكذا عدم وجود موارد كافية أهم سببين في عدم قدرتها على بناء قوة عسكرية كبيرة وتأسيس دولة قوية (Bakrania,p5، 2013)، ثم تدعّمت الحركة بانضمام الحركة الوطنية لأزواد والفصيل العسكري لحركة "آغ باهانغا"لها سنة 2011(باه، مرجع سابق، ص.4).

وقد شاركت هذه الحركة في جولات الحوار مع الحكومة في إطار الوساطة الدولية بقيادة الجزائر لتسوية الأزمة في مالي.

2.3 القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

كانت في الأصل تسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" كما ذكرناه سابقا لكن انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة ذي التوجه العالمي سنة 2007 مستغلّة العلاقات السياسية والروابط الأسرية مع القبائل العربية في شمال مالي لأجل كسب مكانة لدى المجتمعات المحلّية العربية في تمبكتو، وقد استغل التنظيم موارده المالية في سبيل كسب ود بعض زعماء القبائل العربية والتارقية خاصة وأنه يتحكم في نشاطات التهريب والجريمة المنظمة في المنطقة، وقد قام التنظيم بالتحالف مع جماعة أنصار الدين. (بوخرص، 2012،ص9).

وأسهم اعتبار هذه الجماعة والتي تمثل فرعا للتنظيم العالمي "تنظيم القاعدة" على رأس لائحة الإرهاب العالمي ومن خلال نشاطها في شمال مالي وتحالفها مع بعض الحركات الأزوادية ، في تعقيد المشهد الأمني في شمال مالي خصوصا في ظل وجود علاقات اقتصادية واجتماعية بينها وبين الحركات المتمردة على الحكومة المالية وهو زاد من خطورة الوضع في هذه المنطقة.

3.3 حركة أنصار الدّين

هي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها زعيمها التقليدي" أياد آغ غالي" الذي يهتم بالحفاظ على علاقاته الواسعة الأطراف الفاعلة والتي مكنته من التأثير في عمليات الإفراج عن رهائن غربيين والتي أظهرته على أنّه زعيم براغماتي وحكيم (Goueset، 2012)، وله علاقات مع تنظيم القاعدة ومع التوارق وكان له دور هام في الأزمة الأخيرة بعد سنة 2012 في مالي وعلاقته مع الجزائر، هذا ما شكّل ضغطا هائلا على الجزائريين كي يستخدموا نفوذهم معه ومع جماعته المسلّحة، فالجزائر تعرف ديناميكية الصّراع في مالي ولها القدرة على الضغط والتأثير على الأطراف المسلحة الرئيسية في مالي(أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص.12).

يعد اعتبار الحكومة المركزية في مالي لهذه الحركة ولعناصرها كإرهابيين -خصوصا في ظل الحديث عن علاقتها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي- أحد أهم المعضلات التي أدت لعدم نجاعة الحوار معها، وعدم انخراطها في مسار السلام في مالي في ظل الوساطة الدولية.

4.3 حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

يقودها "سلطان ولد بادي" و "حماد ولد محمد الخير" وهو ناشط موريتاني سابق في تنظيم القاعدة وانضم لهما العشرات من الشباب المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي وأصبحت بذلك الحركة رمزا للتيار السلفي الجهادي ، وقد أعلنت عن نفسها في أكتوبر 2011 بعد الانفصال عن تنظيم القاعدة بسبب صراعات حول الزعامة ، وقد نفذت هذه الحركة عمليات اختطاف رعايا ايطاليين وإسبانيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تندوف في أكتوبر 2011، كما نفذت تفجيرين انتحاريين استهدفا مقرا للدرك الوطني الجزائري بتمنراست في 3 مارس2012.

إضافة إلى تدخّلها في الجزائر فقد تدخلت هذه الحركة قبل ذلك في النزاع في مالي أواخر عام 2011 بعد أن انشقت عن القاعدة، وحظيّت الحركة في غاو بشمال مالي بدعم بعض المجموعات التارقية مثل السونغاي والبيول والذين يمثلون أغلبية في المنطقة وهو ما شجعها على مهاجمة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في جوان 2012 مما أدى إلى انسحابها من العديد من المدن في شمال مالي(Bakrania, op.cit. Shivit (p.07).

تعتبر هذه الحركة إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أخطر التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، والتي يتعدى نشاطها حدود دولة مالي ، وقد قامت بنشاطات إرهابية ضد الجزائر أيضا ، وما يزيد من خطرها هو تحالفها مع بعض المجموعات التارقية وانخراطها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي في شمال مالي.

5.3 الحكومة الماليّة

يعد النظام السياسي المالي ومنذ بدء عمليات التمرد والمطالبة بالإنفصال من جانب الحركات التارقية طرفا مباشرا في النزاع، حيث اتسمت الأنظمة السياسية منذ استقلال مالي بالدكتاتورية وتعصّب القادة السياسيين لإثنيّتهم وكذا استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر الكراهية العرقية وزرع روح

العداء والتعامل بعنف وبأبشع الوسائل مع حركات التمرد بداية من سنة 1963، إضافة إلى فساد مؤسسات الدولة خاصة خلال حكم الرئيس أمادو توماني توري الذي شهدت الجماعات الجهادية والإجرامية في الشمال الجو المناسب للقيام بأنشطة هدّامة.

فقد أضعف الفساد الذي تفشى خلال هذه الفترة مؤسسات الدولة وتراجعت بذلك الثقة الشعبية في النظام السياسي، لا سيما بعدما علق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وأنهى أخرى في سنة 2010، حيث أكد التقرير أن أموال المنح المقدمة لمالي تم اختلاسها من طرف المسؤولين. وهو ما أدّى إلى فتح تحقيقات رسمية مع وزير الصحة "إبراهيم توري عمر، و14 عشر موظفا في الحكومة سنة 2011.

دفع الفساد المستشري واتهام الرئيس المالي أمادو توماني توري بالفوز في الانتخابات الرئاسية في 2002 و2007 عن طريق التزوير بالمواطنين الماليين إلى الإيمان بأن الديمقراطية في بلدهم كانت مزيّفة وأنّ المسؤولين كانوا دوما فوق القانون (أونوها، 2013،ص4).

فقد أدّى الفساد كذلك إلى إضعاف مؤسسة الجيش وهو ما سبب عدم قدرته على إدارة الأمور في شمال البلاد وإيقاف التمرّدات الذي يشهدها منذ سنوات التسعينات، فقد كانت إذن الحكومات الماليّة منذ الإستقلال طرفا في هذا النّزاع فمحاولات الإنفصال لم تهدأ منذ ذلك الحين، وما عقّد الوضع أكثر هو عدم الاستقرار الذي يتميّز به النظام السياسي المالي الذي عرف عدّة هزّات كبيرة أضعفته، والتي كان آخرها الإنقلاب العسكري على الرئيس أمادو توماني توري سنة 2012 وهو ما شلّ قدرته على التعامل مع الأزمات الداخلية خاصّة ما تعلّق منها بالتمرّد القائم في شمال البلاد وعدم التمكن من القضاء على المسبّبات الأصلية لها.

لطالما كانت الحكومات المالية في أضعف حالاتها في ظل الإحتجاجات وحركات التمرد المتكررة ، ففي مارس 2012 مثلا خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش أيضا لتتم الإطاحة بالرئيس تومانو توري عن طريق انقلاب عسكري، وأصبحت السمة السائدة للوضع في باماكو هي الصراع على السلطة في ظل سيطرة العسكر عليها (ثيغزة، مرجع سابق، ص ص. 24،23).

4. الأطراف الخارجية وتدويل النزاع في مالي

هناك العديد من القوى الإقليمية والدّولية التي لها دور فيما يجري في مالي وذلك من خلال ارتباط الدّاخل المالي بمصالح هذه الأطراف والتي تتباين بشكل واضح، فكل طرف له أهدافه واستراتيجيته في مالي، وهو ما أدّى إلى تعقيد الوضع أكثر بالنسبة لهذا البلد.

1.4 المملكة المغربية

حاولت المملكة المغربية على الدوام استغلال التوارق من أجل القيام بمخططات استهدفت الدول التي تحتوي على هذه الفئة، فالمخابرات المغربية تنشط في منطقة السّاحل بقوّة خاصة مع وجود بعض المنادين بمشروع المغرب الكبير الذي يضم مناطق يقطنها التوارق. فالمملكة المغربية حاولت استخدام هذه

القضية في إطار تنافسها مع الجزائر من أجل إضعافها وخلق مشاكل لها، وقد صرّح الملك المغربي سابقا "الحسن الثاني" بأنه لا وجود لأي مانع من دعم التوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم مادامت الجزائر تدعم إنشاء دولة صحراوية مستقلّة (بويبية، 2009،ص141).

أمّا على صعيد التدخّل في النزاع في مالي بعد 2011 والإهتمام بحيثياته، فقد سجّلت المملكة المغربية حضورها بكثافة بصفة رسمية أو غير رسمية في الإجتماعات التي تقيمها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. فكثيرا ما قامت بإرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية، فخلال اجتماع أديسا بابا للدول المانحة- والذي نظم على هامش القمة الإفريقية العشرين- شارك المملكة المغربية رسميّا ووعدت بتمويل نشر قوة إفريقية في مالي، والمساعدة في إعادة تنظيم الجيش. وأعلن وزير الخارجية المغربي بالمناسبة عن تقديم المملكةالمغربية لدعم مالي قيمته 5 ملايين دولار أمريكي، كما يبرز مسؤولون مغاربة بأن مجلس الأمن في قراره رقم 2085 -الذي سمح بالتدخل العسكري في مالي- قد تم اتخاده وفق مبادرة مغربية على هامش رئاستها للمجلس في تلك الفترة (معروف، 2021).

وكثيرا ما فسرت الأدوار التي لعبتها المملكة المغربية في مالي كانت كردّ على الدور الجزائري، وفي إطار سياسة التنافس الإقليمي بين البلدين، وركزت المملكة على العامل العرقي من أجل تفعيل دورها في هذا الملف ، لكنها بالمقابل قدمت الكثير من الدعم-المالي والسياسي- في إطار البحث عن تسوية سلمية للأزمة في مالي.

2.4 فرنسا

تعدّ دولة مالي من بين المستعمرات الإفريقية السابقة لفرنسا والتي لطالما عملت على الحفاظ على مصالحها في إفريقيا عموما وفي مالي على سبيل التخصيص، وذلك في إطار التنافس مع قوى أخرى لها مصالح في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبّر الرئيس الفرنسي سابقا "فرنسوا ميتيران" -عندما كان وزيرا لما وراء البحار- عن اهتمام فرنسا بالقارة الإفريقية وبأن فرنسا لن يكون لها مستقبل في القرن الـ21 دون إفريقيا، وبناءا على هذا الاهتمام فقد أبرمت فرنسا بعد استقلال مستعمراتها عدة اتفاقيات للدفاع والتي احتوت على عدة بنود سرّية، وبمقتضاها أقامت العديد من القواعد العسكرية في كل من السينغال والغابون والتشاد وغيرها من الدول، وفي السنوات الأخيرة أبرمت اتفاقيات تعاون عسكري جديدة وكانت من بينها اتفاقية مع مالي في جويلية2014 (شمامة، 2014،ص55)

تتواجد فرنسا بقوّة في منطقة السّاحل من خلال مشاريعها الاقتصادية وتواجد شركاتها بالمنطقة فعلى سبيل المثال تقوم الشّركة الفرنسيّة المتخصّصة في استغلال اليورانيوم آريفا (AREVA) باستثمارات كبيرة في النّيجر الذي يشكل تصدير اليورانيوم ما نسبته 72 في المائة من صادراتها كما أنّ 60 %من الواردات الفرنسيّة من اليورانيوم تأتي من النيجر، و تعتبر مالي من أهم الدول في السّاحل التي تتوفر على خزّان احتياطي من مادّة اليورانيوم والبترول وموادّ أخرى نادرة. (دبّش،2014،ص61)، إضافة إلى امتلاكها احتياطيا هاما من الذهب وكذا ثروة حيوانية هائلة.

الإهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل ككلّ والخوف من تهديد مصالحها الاقتصادية بالمنطقة خاصّة في ظلّ تنامي التهديدات الإرهابيّة هو ما جعل فرنسا تدخل على خطّ النزاع في مالي من خلال العمليّة العسكرية التي قامت بها في جانفي 2013، فهجوم القوات العسكرية على شمال مالي هو بالتأكيد عودة إلى بلد تعتبره فرنسا من ضمن إرثها الإستعماري، وأن فرنسا مازالت لها تأثير عليه كما كانت قبل ذلك إبّان الحركة الإستعماريّة سابقا (J.Stewar,2013,p13).

فقد قرّر الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في 11 جانفي 2013 التدخل العسكري في مالي لوضع حدّ لتقدّم المجموعات المسلحة التي أصبحت تسيطر على ثلثي مساحة البلاد، ، وما زاد من خطر هذه الجماعات هو عجز الحكومة المالية عن مواجهة الجماعات المسلحة المتمثلة أساسا في كتائب القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا والتي نجحت في تحييد الحركة الوطنية لتحرير أزواد وطردها من كافة المدن في شمال مالي (آدا، 2014،ص02).

نشرت فرنسا قواتها بناءا على طلب الرئيس تراوري ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2085 لنشر قوة عسكرية بمالي، وهنا نشرت فرنسا بعض قواتها في عملية أطلقت عليها" عملية سارفال" والتي أطلقت في 11 جانفي 2013، وقد شنت الطائرات الفرنسية ميراج(MIRAGE) ورافال(RAVALE) المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين والتي تمتد من غاو وتمر من كيدال في مال شرق البلاد بالقرب من الحدود مع الجزائر وصولا إلى بلدة ليري في الغرب بقرب الحدود مع موريتانيا، وقد مكنت ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معاقل المتمردين من استعادة مدينتي كونا و دونتزا و غاو وتومبوكتووكيدال، كما عجّل تقدم القوات الفرنسية من استعادة الكثير من الأراضي من سلطة الجماعات المسلحة، و استهدفت الطائرات الحربية الفرنسية التي انطلقت من فرنسا وتشاد مناطقا من العمق المالي وغطّت مسافة هذه العمليات الميدانية ما يقرب 2000 كلم من الشرق إلى الغرب(أونوها، مرجع سابق، ص. 8).

عموما التدخل الفرنسي له عدّة أهداف إستراتيجية وتكتيكية يتوقف تحقيقها على نجاح عملية" سارفال" Serval التي نالت ترحيبا كبيرا في الجزء الجنوبي من مالي ولدى دول غرب إفريقيا، في حين نظرت بعض الدول في شمال القارة لها بشيء من الشّك، فالتدخل الفرنسي في مالي كان يهدف إلى المحافظة على التوازنات الجهوية في الجزء الشمالي الغربي للقارة الإفريقية، والتي كانت مهددة بسيطرة الجماعات المسلحة القادمة من الشمال مما يشكل خطرا على الدول الأخرى التي توجد بها مصالح حيوية فرنسية، ففرنسا متواجدة بقواتها في العديد من الدول الإفريقية التي تزايدت في السنوات الأخيرة نظرا لتنامي الإضطرابات في المنطقة وازدياد خطر الجماعات المسلحة في دول الساحل وغرب إفريقيا وهذا ما يشكّل خطرا على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، وخاصّة أن لهذه الجماعات العديد من الصّلات والإرتباطات داخل أراضيها وهو الأمر الذي يهدد بإمكانيّة نقل المعركة إلى داخل التراب الفرنسي وهو ما تعمل فرنسا على تفاديه بكل الوسائل(آدا، مرجع سابق، ص. 3).

على العموم كانت هناك أسباب معلنة للتدخل الفرنسي وأخرى غير معلنة، فأما الأسباب المعلنة فتمثلت في إعلان وزير الخارجية الفرنسي حينها بأن هذا التدخل يهدف لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.
- الحفاظ على وجود حكومة مالي واستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة.
- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

أمّا الأسباب غير المعلنة فتتمثل في البعد الاستراتيجي للتدخل الفرنسي في ظل وجود لاعبين جدد في القارة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والبرازيل ومحاولتها التواجد في القارة على حساب القوى التقليدية والتي على رأسها فرنسا إضافة لبريطانيا، ففرنسا لها عدّة مصالح اقتصادية في المنطقة فهي تعتمد على ما نسبته 75 % من الطاقة النووية القادمة من النيجر لتلبية حاجاتها من الكهرباء، إضافة إلى ذلك فإن مالي تحاذي العديد من دول الساحل التي يمتاز باطنها بثروات بترولية كبيرة مثل موريتانيا الغنية بالنفط، إذ تحصل شركة" توتال" TOTAL الفرنسية على النصيب الأكبر منه وهناك من يرى بأنّ هذا التدخل هو محاولة من الرئيس الفرنسي لتحويل الإنتباه عن الأزمات التي يعيشها الداخل الفرنسي (شليغم،2021).

الأكيد هو أنّ التدخل الفرنسي في مالي له مبرّراته المقدّمة والمعلنة للرأي العام الداخلي الفرنسي وكذا الرّأي العام العالمي، كما أنّ المبرّرات غير المعلنة هي التي تمثل الدّوافع الحقيقية للتّدخل الفرنسي في مالي والتي تعبر عن المصالح الفرنسية في إفريقيا عموما وفي منطقة الساحل بشكل خاصّ فالإهتمام الفرنسي بالمنطقة ليس وليد اللحظة فهي مرتبطة تاريخيا بالمنطقة التي تمثل مجالا حيويا بالنسبة لها، وهو ما يفسر نشرها لقوات عسكرية دائمة التواجد في الساحل في إطار "عملية برخان " من جهة ، ومن جهة أخرى الحضور السياسي والدبلوماسي الدائم عندما يتعلق الأمر بمصالحها الحيوية في المنطقة.

3.4 الولايات المتحدة الأمريكية

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أهمّ الفواعل الدوليين الذين لهم تأثير ونفوذ في العديد من المناطق في العالم، فإفريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا أحد أهم المناطق التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما خاصا، ولذلك قامت بالعديد من الخطوات في سبيل فرض وجودها في المنطقة في إطار التنافس مع قوى أخرى كفرنسا والصين.

قامت وزارة الدفاع الأمريكية منذ سنة 1996 بإطلاق مبادرة رد الفعل على أزمات إفريقيا(ACRI) والتي تتضمن التنسيق بين الوسائل العسكريّة مع الدول في إفريقيا وكانت دولة مالي جزءا هاما من هذه المبادرة، وبعد توسيع نطاق الأمن القومي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فإن نطاق الحرب على الإرهاب اتسع لدى أمريكا، وقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب بإعداد مخطط مبادرة الساحل(PSI) والذي يهدف بالأساس إلى حماية الحدود من تجارة المخدرات والأسلحة والإرهابيين، وبناءً على هذا قامت الولايات المتحدة بتدريب عسكريين في كل من النيجر وموريتانيا والتشاد ومالي، هذه

الأخيرة منحتها الولايات المتحدة 475 ألف دولار من ميزانية هذا المخطط بهدف تأهيل مدرّج قاعدة سينو في باماكو.

بعد ذلك أنشأت الولايات المتحدة مشروع الرد على الإرهاب العابر للصحراء(TSTC) والذي كانت مالي عضوا فيه رفقة دول المغرب العربي ثم عوّضت هذه الآلية بـ الأفريكوم، كما أنّ واردات الولايات المتّحدة من البترول الإفريقي بلغت 25 بالمئة من مجموع وارداتها سنة2015 (شمامة، مرجع سابق، ص. 56)، هذا ما يفسّر اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا كمصدر هام للموارد.

أكّدت الولايات المتحدة عدم تدخّلها عسكريّا في مالي في شهر سبتمبر 2012 على لسان القائد الأعلى للأفريكوم "كارتر هام"في ظل الأزمة التي يعيشها البلد مع اعترافه بتعقيدات الوضع في مالي وضرورة إيجاد حلول من خلال المشاورات داخل مجلس الأمن،مع التأكيد على ضرورة محاربة الإرهاب في مالي وتبنّي جميع الحلول السّلميّة، لكن الموقف الأمريكي لم يبق ثابتا في مسألة رفض التدخل العسكري في مالي خاصة بعد التشاور مع أهمّ الفاعلين الدوليين المهتمين بالأزمة وعلى رأسهم فرنسا، فالبعض يرى أنها هي من ضغطت على الجزائر بعد زيارة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى الجزائر في 29 أكتوبر 2012 من أجل أن تفتح مجالها الجوّي للطائرات الحربية الفرنسية التي شاركت في العمليات العسكرية في شمال مالي. كما أفادت بعض التقارير بأن الإدارة الأمريكية شهدت صراعا حول الموقف من أزمة مالي حول ما إذا كان الوضع في شمال مالي وفي ظل نشاط تنظيم القاعدة يشكّل تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة أم لا (لأفريكوم،2021).

على العموم فإن اهتمام الولايات المتّحدة بما يجري في مالي وفي منطقة الساحل ككلّ ينطلق من حرصها على مصالحها في المنطقة وخاصة إمدادات النّفط ، حيث لها عدّة استثمارات في هذا المجال في العديد من البلدان في منطقة الساحل كالجزائر والتشاد وليبيا والتي يهمّها استقرارها الأمني.

5. من تدويل النزاع إلى إدارته

تدخّل العديد من الأطراف الخارجية في النزاع في دولة مالي زاده تعقيدا، خصوصا بعد التدخل العسكري المباشر بداية من سنة 2013، لكن هناك بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي عملت على إدارة هذا النزاع من أجل محاولة حلّه بالطرق العسكرية ثم تحوّلت بعد ذلك للحلول السلمية.

1.5 المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

كان لـ "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"(ECOWAS) دور هامّ في إطار تدخّلها العسكري في النزاع في مالي وذلك رغبة منها في الحفاظ على الأمن في المنطقة خاصّة مع تصاعد نشاطات الجماعات الجهاديّة في المنطقة مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد ساعد تأزّم الوضع في مالي بداية من سنة 2012 على خلق بيئة حاضنة لها.

بدأت الجهود التي قامت بها هذه المنظّمة كردّ على طلب الحكومة المؤقتة المالية المساعدة منها في سبتمبر 2012، نظرا لتزايد تهديد الحركات الإرهابيّة في شمال مالي إضافة إلى مساعدتها على قمع التمرّد

الذي تشهده المنطقة، وقد اعتمدت الإكواس على مقاربة من شقّين في إطار حلّ الأزمة، فتعلّق الشقّ الأول بتكليف الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" بالتفاوض مع ممثلي حركة أنصار الدين من أجل أن تقطع علاقتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وقبول اتفاق سلام مع الحكومة المالية وقد تعهدت الحركة بعد محادثات السلام في واغادوغو في نوفمبر 2012 بنبذ كل أشكال التطرّف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظّمة والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحلّ الأزمة في مالي،

أمّا الشقّ الثاني فتمثل في الضغط الدّبلوماسي الذي قامت به المجموعة من أجل التدخل العسكري في حال فشل المفاوضات وبناءا على هذا أحالت طلب الحكومة المالية في مساعدتها على قمع التمرّد إلى مجلس الأمن والذي بدوره أصدر القرار رقم 2071 الذي يفوّض للمجموعة والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري في شمال مالي، وقد عقد اجتماع في مدينة أبوجا النيجرية في 11نوفمبر 2012، حيث أجمع ممثلوالإكواس وخبراء عسكريين أفارقة وأوروبيين على تشكيل قوّة من 3300 جندي لاستعادة شمال مالي من المتمردين، وأحيل الطلب إلى مجلس الأمن والسلم الإفريقي الذي أيّده وقدّمت خطة التدخّل لمجلس الأمن الدولي بموجب قرار التفويض الصادر عنه رقم 2071، وبعد ذلك سمح القرار الذي اتخذه مجلس الأمن تحت رقم 2085 و الصادر في 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات بعثة الإتحاد الإفريقي لدعم مالي(AFISHMA) (أونوها، مرجع سابق، ص ص. 6،7).

فمن الناحية القانونية لم يكن هناك أي إشكال في تدخل هذه المنظمة في الصراع الداخلي المالي ، على اعتبار أن النظام الشرعي الحاكم هو من طلب تدخلها، من خلال طلب الدعم الجوي واللوجيستي من أجل تدمير قواعد المتمردين في سبتمبر 2012 كما طلب دعم الكتائب العسكرية التابعة لهذه المنظمة من أجل استعادة السيطرة على شمال البلاد (قنصوة و عبد الفتاح، 2012،ص320)

لكن بعد ذلك تبيّن أنّ القوّات التي ستتدخّل في مالي ستستغرق مدة طويلة للإستعداد للتدخّل في شمال مالي وذلك لأسباب لوجستية بالأساس وعدم قدرة الإكواس على تمويل عمليّة التّدخّل، ونظرا لكون فرنسا قد قررت ضرورة الحسم العسكري فإنها بادرت بإرسال قواتها إلى مالي ومن هنا أصبح دور الإكواس في مالي في إطار القوّة الدولية التي تشكّلت مع دخول القوات الفرنسية.

رغم الأدوار التي لعبتها منظمة الإكواس في محاولة تسوية الأزمة في مالي ، إلا أن ما يعاب عليها هو استخدام القوة العسكرية – الحلول الصلبة- بالموازاة مع المساعي السياسية للحل، كما أن دور هذه المنظمة لطالما ارتبط بالموقف الفرنسي من الوضع في مالي والذي كان له تأثير كبير على توجه هذه المنظمة حيال الوضع في مالي وحول طبيعة القرارات المتخذة.

2.5 منظمة الأمم المتحدة

أوضح التعاون بين الإكواس ومنظّمة الأمم المتحدة دور المنظّمات في مثل هذه النّزاعات وخاصّة في ظل تكامل الأدوار وتنسيق الجهود فيما بينها (Hayson, 2014,p09) فالأمم المتّحدة اهتمت بكلّ حيثيات النزاع في مالي من بدايته، حيث كانت تندّد بنشاطات الجماعات الإرهابية وبالتجاوزات الحاصلة في

المنطقة، كما دعت كلّ الأطراف الإقليمية والدّولية إلى المشاركة في حلّ الأزمة في شمال مالي وقد أصدرت الأمم المتحدة عدّة قرارات متعلّقة بمالي وكان لها تأثير هام على مسار القضية برمّتها.

واتخذ مجلس الأمن قرارا تحت رقم 2056 بتاريخ 3 جويلية 2012 بخصوص الأوضاع في مالي، حيث أكد على الالتزام بسيادة الأراضي المالية ووحدتها وسلامتها وأدان الانقلاب العسكري الذي حصل في 22 مارس 2012 كما أشاد بالجهود الذي تبذلها الإكواس والاتحاد الإفريقي للمساعدة في إعادة النظام الشرعي في مالي، كما أكد القرار على دعم مجلس الأمن لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بواسطة ممثله الخاص بغرب إفريقيا كما شدّد على ضرورة الحوار بين مختلف الجهات السياسية والسلطة الانتقالية في مالي (قرار مجلس الأمن،2056، 2012).

كما اتخذ المجلس قرارا آخر بخصوص مالي تحت رقم 2071 بتاريخ 12 أكتوبر 2012 وعبّر فيه عن قلقه من انعدام الأمن نتيجة الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة كما أكّد على ضرورة تحمّل السلطات الماليّة لمسؤوليتها في تحقيق الأمن وحماية المدنيين وشجّع القرار المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتسوية الأزمة من خلال التنسيق، وأحاط بعلم المجلس بطلب مالي للمساعدات العسكرية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة في البلد وكذا إحاطته بطلب السلطات من الإكواس نشر قوّاتها في مالي، كما بيّن القرار بأن مالي طلبت الإذن من الأمين العام لنشر قوّة عسكرية دولية بعد استصدار قرار من مجلس الأمن(مجلس الأمن،2012،2171).

أمّا القرار الآخر الذي اتّخذه المجلس فجاء تحت رقم 2085 وصدر يوم 20 ديسمبر 2012، وكان القرار خاضعا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة والذّي يجيز اللّجوء إلى كافّة الوسائل الضرورية من أجل حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المدن الرئيسيّة في شمال مالي، كما أكّد على الطلب المالي بنشر قوات عسكريّة دولية في الشمال وأدان جميع الانتهاكات التي ارتكبها المتمرّدون والجماعات المتطرّفة في شمال مالي، كما حث القرار السلطات الانتقالية على وضع إطار للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ولاسيما الذين قطعوا صلاتهم مع الجماعات الإرهابيّة وسمح القرار بنشر قوّة دولية بقيادة إفريقية لفترة أوّلية مدّتها سنة كما حثّ مالي على التعاون معها على أن تقدّم تقارير كلّ 90 يوما إلى مجلس الأمن حول المستجدّات في مالي (مجلس الأمن2085، 2012)، وعلى العموم كان إصدار هذا القرار والسّماح بالتدخّل الدّولي في مالي بمثابة الضّوء الأخضر لفرنسا لمباشرة عمليّة نشر قوّاتها في شمال مالي والقيّام بتدخّل عسكري.

لكن رغم ذلك لم تكن قرارات هيئة الأمم المتحدة ومواقفها بخصوص مالي منفصلة عن توجهات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن خصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي اتضح جليا بعد منحها الضوء الأخضر لاستخدام القوة العسكرية –بذريعة وقف زحف المجموعات الإرهابية رغم أنها كانت واقعا وجب التعامل معه بحزم- في مالي مما أزم الوضع أكثر،رغم ما حققه من مكاسب على الأرض

والتي تمثلت في كبح انتشار الجماعات الإرهابية وسيطرتها على المزيد من المناطق، ويبقى الدعم الإنساني والرعاية الصحية لسكان شمال مالي من أهم الأدوار الإيجابية التي تؤديها هذه الهيئة.

6. مستقبل النزاع في مالي بعد اتفاق2015

يتناول هذا الجزء الدّور الذي قامت به الجزائر منذ بداية تفاقم النزاع في مالي في التسعينات من خلال مختلف مجهوداتها الدبلوماسية من جهة ، ومن جهة أخرى أهم أسباب فشل مختلف اتفاقيات السلام وكذا فرص نجاح اتفاق السلم والمصالحة الموقع سنة 2015.

1.6 الوساطة الجزائرية

حاولت الجزائر منذ بداية التسعينيات لنشوب النزاع في مالي العمل على تسويته عن طريق الوسائل السلمية، فقامت بالعديد من الجهود الدّبلوماسيّة في سبيل إدارته. فقد قادت الجزائر وساطة بين المتمردين التوارق والحكومة الماليّة، وعقد اجتماع بين الطّرفين في 5 و6 جانفي 1991 حضرته "الحركة الشّعبية لتحرير الأزواد" و"الجبهة العربيّة الإسلاميّة للأزواد" إضافة إلى ممثلين من الحكومة الماليّة، وانبثقت عنه "اتفاقيّة تمنراست" لكن بعد ظهور حركات أزواديّة أخرى وفشل الاتفاقية، عقدت الجزائر مجموعة أخرى من اللّقاءات بين الطّرفين تمثلت في لقاء الجزائر العاصمة الأول(29 -30 ديسمبر1991). ثم لقاء الجزائر العاصمة الثاني (22 -24 جانفي 1992)،لقاء الجزائر العاصمة الثالث(15-25 مارس 1992)، لقاء تمنراست مابين 16 -20 أفريل 1994)، لقاء الجزائر(10-15 ماي 1994)، لقاء تمنراست(27 -30 جوان 1994).

وقد كانت هذه اللّقاءات تهدف لتحقيق التّقارب بين الطّرفين وقد ووقّعت في إطار هذه اللّقاءات عدّة اتفاقيات من أجل إيقاف الحرب ومحاربة العصابات وتأمين السكّان في شمال مالي، لكنّ عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة بينهما أدّى إلى تجدّد النّزاع، لتتدخل الجزائر على الخطّ من خلال الوساطة نظرا لوعيها بخطر النّزاع على أمنها الوطنيّ، وتوقّفت جهود الوساطة في أفريل 2005 بعد بعض الإنتقادات الداخلية التي وجّهتها الصحافة الماليّة للجزائر، لتعود فيما بعد سنة 2006 وكللت باتفاق السلام في جويلية 2006 (بوقنور و بوستي ، يومي 24-25 نوفمبر 2013،ص9-13).

وبعد المنحى الجديد الذي اتخذه النزاع في مالي سنة 2012 بإعلان استقلال إقليم الأزواد في شمال مالي والانقلاب العسكري على الرئيس أمادو تومانو توري، قامت الجزائر بإدانة الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس توري وأعربت عن رفضها للتغييرات المنافية للدستور بحكم مبادئها النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي، وقد كانت المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع في شمال مالي تعتمد على الحلول السلمية بعيدا عن التدخلات العسكرية التي نادت بها منظمة الإكواس بإيعاز من قوى أجنبية ممثلة في فرنسا.

وقد ركزت الجزائر على الحد من النشاط الإرهابي لبعض المجموعات في المنطقة، كما رحبت بالإتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق في جوان 2014 والذي يهدف للتحضير لانتخابات رئاسية في مالي.

كما قادت الجزائر فريقا دوليا للوساطة بين الحكومة المالية والحركات الممثلة لمناطق الشمال. وضم الفريق بعثة الأمم المتحدة في مالي وممثلي الإتحاد الإفريقي وممثلين عن الإكواس والإتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي ودول جوار مالي. لقد جرت المفاوضات في أربع جولات بين حكومة باماكو وست حركات عسكرية في شمال مالي وهي : الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، المجلس الأعلى لوحدة أزواد، الحركة العربية الأزوادية، الحركة العربية للأزواد(منشقة عن الحركة الأم) ، التنسيقية من أجل شعب الأزواد ، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة(ثيغزة ، مرجع سابق، ص ص 24،25).

تم التوقيع على الإتفاق بالأحرف الأولى في شهر مارس 2015 بالجزائر ليليه التوقيع النّهائي في مالي خلال شهر جوان من نفس السنة، ليصبح الإتفاق ساريّ المفعول منذ 20جوان 2015، و يعتبر نصّ الإتفاق وثيقة مفصّلة لطبيعة المرحلة القادمة ولكيفيّة تطبيق بنوده وكيفيّة تحقيقه لأهدافه، مع التركيز على أهمّ النقاط والمتمثلة في كيفية تسوية النّزاع وكذا المسائل السياسية والمؤسساتيّة ومسائل الدفاع والأمن، بالإضافة إلى تركيزه على عنصر التنميّة متعددة الجوانب وطريقة تطبيق المصالحة ومعالجة جميع القضايا المرتبطة بالنّزاع مع بيان طبيعة الضمانات المقدّمة والمرافقة الدّولية من أجل تنفيذ هذا الاتفاق من خلال بيان أدوارها ومهامها.

رغم النتائج الميدانيّة والتقدّم الذي حققه اتفاق السلم والمصالحة في مالي ومستوى التقارب الذي يبدو واضحا بين مختلف المجموعات التي وقّعت عليه، إلاّ أنّ الأعمال الإرهابيّة التي تستهدف الحكومة المالية وبعض الحركات الموقّعة على الإتفاق، بإمكانها تعطيل مسار تنفيذه مستقبلا وخصوصا مع عدم التطبيق الحرفي لبنوده وعدم التزام كل الأطراف بما جاء فيه، وهذا ما يفسر عدم استقرار الوضع في مالي لحد الآن وإمكانية فشل الاتفاق كليا والوقوع في نفس السيناريوهات السابقة التي تلت الإتفاقيات السابقة، لكن الجهود الجزائرية مازالت متواصلة لحد الساعة من أجل البحث عن حلول سلمية.

2.6 إتفاقيات السّلام: أسباب الفشل وفرص النجاح

لمعرفة أسباب فشل اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بشأن مالي، يجب أولا معرفة مدى تمثيلية الأطراف الموقعة لها لكل المكوّنات الإثنية في شمال مالي بدرجة أولى ثم معرفة جوانب النقص ودراسة مسألة الشّرعية المحدودة للحكومة المركزية في باماكو وقدرتها على تجسيد عدالة انتقالية فعلية من خلال الإتفاقيات المبرمة وكذا طبيعة الأدوار التي أدّتها مختلف الأطراف الخارجية.

تمثيل الجماعات المسلحة المشاركة في التمرّد كان صغيرا مقارنة بالعدد الهائل للإثنيات والسكان في شمال مالي،والأفراد الذين دخلوا في مفاوضات مع الحكومة المالية نيابة عن الجماعات المسلحة غير تمثيليين لأغلبية طوائفهم، فعلى سبيل المثال اتفاقيتا تمنراست وواغادوغو كانت بين الحكومة المالية وعدد قليل جدا من الجماعات المسلحة، فمسألة عدم تمثيل سكان الشمال ككل وإشراك ممثلين حقيقيين عنهم في كل المسارات التفاوضية وكذا اتفاقيات السلام تبقى من أهم أسباب فشل هذه الأخيرة.

العديد من الجماعات المسلحة في شمال مالي لا ترى نفسها طرفا في المفاوضات وأنها لم تستفد بتاتا من اتفاقيات السلام السابقة ، فهناك جماعات عملت على تعزيز مصالحها الفردية وأحيانا الشخصية مقابل الجماعات الأخرى، تجلى ذلك بشكل واضح في اتفاق سنة 2006 ، وعليه فسيبقى الصراع بين تلك الجماعات ومحاولة تعزيز مصالحها لدى الحكومة المركزية بشكل منفرد معيقا لإنجاح الإتفاقيات المبرمة، خصوصا وأن تلك الجماعات لا تملك سلطة موحدة تضمن التفاوض من موقع قوة مع الحكومة المركزية في باماكو.

تفتقر دولة مالي عموما للشرعية وسط سكان الشمال وذلك لافتقار مناطق الشمال للعديد من الخدمات الأساسية والنقص الفادح للتنمية، ما عزّز الشعور بالعزلة لدى سكان هذه المناطق ، ليتطور الأمر إلى حركات تمرد وعصيان ممّا أضعف أكثر مؤسسات الدولة في مالي وأفقد النّظام شرعيته لدى شريحة واسعة من الماليين في الشمال.

تعتبر مسألة تحقيق العدالة الإنتقالية من بين أهم مؤشرات نجاح أي تحول ديمقراطي ، لكن في حالة مالي يلاحظ الغياب التامّ لتطبيق البنود الخاصة بهذه المسألة، خصوصا اتفاق الجزائر سنة 2015 الذي نصّ على بنود هامّة بهذا الشأن، لكن الفشل الميداني في تطبيق ذلك سيؤدي حتما لفشل الإتفاق، لتبقى مسألة التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق من أهم مؤشرات نجاحه.

تأثير الأطراف الخارجية في النزاع داخل مالي كان له شكلين ، فهناك أطراف أدّت إلى تعقيد الوضع من خلال التدخّل العسكري الذي كانت له نتائج سلبية على صعيد الحلّ،في المقابل هناك أطراف أخرى دعمت الحلّ السّلمي للنّزاع وعملت على تقريب وجهات النظر بين أطرافه والتي تكللت في الكثير من الأحيان بتوقيع اتفاقيات للسّلام ، رغم أن تطبيقها واجه الكثير من العقبات مما أدى إلى استمرار النزاع.

الخاتمة:

وفق هذه الدراسة يتضح أن حالة عدم الاستقرار الداخلي التي تشهدها دولة مالي ساهمت في نشوئها العديد من العوامل، بداية بالمخلّفات الاستعمارية التي كرست عدم التوزيع العادل للثروة وعدم وجود توازن جهوي في عملية التنمية، ما كرّس حالة من عدم الرضى لدى مكون عرقي معين وهو التوارق وساهم فيما بعد في تغذية نزعة التمرّد والانفصال لديه.

إن طريقة تعامل الحكومات المالية المتعاقبة مع مطالب سكان الشمال المشروعة لم تأخذ الطابع الجدّي فحتى مختلف القرارات لم تجد سبيلها للتطبيق على أرض الواقع ، كما لم تنعكس على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية بالإيجاب مما ساهم في تعميق الهوة مع الحكومة المركزية في باماكو.

مثّل تحالف بعض الحركات التارقية المسلحة مع جماعات إرهابية تنشط في المنطقة إحدى أهم أسباب تأزيم الوضع الداخلي أكثر، كما فتح الباب لتدخّل الأطراف الخارجية بدعوى محاربة الإرهاب خصوصا في ظل منح الضوء الأخضر لها بالتدخل من طرف منظمات دولية وبمشاركة منظمات ودول إقليمية وتزكيتها لها.

تعدّدت أشكال تدخّل وتأثير الأطراف الدولية في النزاع داخل دولة مالي بتعدد أهداف ومصالح هذه الأطراف في المنطقة، لكن الملاحظ هو عدم جدوى الحلول العسكرية وبالمقابل تحقيق المساعي السلمية لبعض الأهداف على الأرض ومع إمكانية نجاحها مستقبلا في حالة التزام مختلف الأطراف بمحتوى التسويات المتوصل لها.

ويبقى تحقيق التوافق الداخلي في دولة مالي أهم رهان لنجاح أي تسوية مستقبلية، فالدعم والرعاية الخارجية للحوار والتسوية تبقى بمثابة دعم ثانوي فقط، أما الحل بالأساس فهو حل مالي-مالي.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية

1. أونوها فريدوم، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2013.
2. بوخرص أنوار،الجزائر والصراع في مالي ،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي-الشرق الأوسط،2012.
3. بوقنور إسماعيل، بوستي توفيق، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي المالي، الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، يومي 24-25 نوفمبر 2013.
4. بوبية نبيل، الأمن في منطقة الصحراء بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية،2009.
5. ثيغزة زهرة(جوان 2017)، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،(العدد07)،الجزائر.
6. دبّش إسماعيل(2014) ، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010، استراتيجيا-مجلّة دراسات الدّفاع والاستقبال،(العدد02)الجزائر.
7. شليغم عبير ،التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: http://www.acrseg.org/36650، (2021/05/01).
8. شمامة خيرالدين (ديسمبر 2014)، التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،(العدد02)، الجزائر.
9. شنة أحمد، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمّرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع الجزائر، 2000.
10. القائد الأعلى لأفريكوم، التدخل العسكري الأمريكي في مالي ...الشيء الوحيد الذي لا يمكن أن يكون"، في: http://www.djazairess.com/djazairnews/45124 ، (2021/06/25).
11. قرار مجلس الأمن، رقم: 2056(2012) يوم 5 جويلية 2012، في:www.diplomatie.gouv.fr ، (2021/06/20).
12. قنصوة صبحي، عبد الفتاح نادية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، "القسم 26 : دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات في إفريقيا"، مصر،2012.
13. مامادو باه عبد الله، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2012.

14. محمد حسين أحمد عبد الدايم (جوان 2013)، تاريخ القضية الأزوادية وتطورها"، مجلة قراءات إفريقية، (العدد 16).

15. معروف محمود، "أزمة مالي: بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي"، في: https://www.swissinfo.ch/ara/-/34955416، (2021/04/22).

16. ولد آدا محمد عبد الله، الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي في مالي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2014.

ب. باللغة الأجنبية

1. Bouhlel Hardy, Ferdous, Crises Touarègues au Niger et au Mali, Ifri ProgrammeAfriquesub-saharienne,(janvier2008),sur : http://www.ifri.org/files/Afrique/sem crises touarègues FR.pdf, 12/12/2019.

2. Goueset Catherine(4 juillet 2012), Mali : pourquoi l'Algérie parie sur les islamistes d'Ansar Eddine, l'express, sur : http//www.l 'exspress.fr, 15/12/2019

3. Hayson Simone , sécurity and humanitariancrisis in Mali- the role of regional organisations , Humanitarianpolicy Group workingpaper, unitedkingdom, March 2014

4. J.Stewart Dona, "whatisnext for Mali ? The roots of conflict and challenges to stability", united statesarmywarcollegepress and strategic studies institute, november 2013.

5. Mali: Du Combat Pour L'Azawad Au Combat Tribal, https://jeunes-ihedn.org/mali-du-combat-pour-lazawad-au-combat-tribal, consulté le: 13/02/2021.

6. Shivit Bakrania, "Conflict Drivers, International Responses, and the Outhook for Peace inMali, (GSDRC Issues Paper), University of Birmingham, 2013

7. Taje Mehdi, L'instabilité du Sahel menacela sécurité du Maghreb, collège de défense de L, OTAN, Rome, décembre 2006.